اقتصاد

مشاريع مغربية بـ3,6 مليارات دولار

الرباط ـ **مصطفى قماس**

وافقت اللجنة الوطنية للاستثمارات في المغرب يوم الخميس على مشاريع بقيمة 3,64 مليارات دولار، وهي مشاريع ستحظى بدعم الدولة ويتوقع أن توفر أكثر من 14 ألف فرصة عمل. وكشفت رئاسة الحكومة أن الأمر يتعلق بأربعة مشاريع اتفاقيات وملحق اتفاقية واحد في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، الذي يوفره ميثاق الاستثمار الجديد، الذي يراد منه إتاحة استثمارات بـ55 مليار دولار، وخلق 500 ألف فرصة عمل بين 2022 و2026. وستتولى مجموعة المكتب الشريف للفوسفات إنجاز مشروعين استثماريين من ضمن المشاريع التي تمت الموافقة عليها وذلك في إطار برنامجها الاستثماري الأخضر. ويعتبر الاقتصادي مصطفى ملغو، أن الاستثمار في الصناعة سواء كانت في الفوسفات، والمعادن، والكيماويات والسيارات أو الغذاء أو الإلكترونيات، بالرأسمال الوطني، مهم جداً لأنه يخلق قيمة مضافة مهمة ويساعد على توفير فرص العمل. ويرى في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه يجب التعويل أكثر على الاستثمارات الوطنية الخالقة للقيمة والشغل، عوض التركيز على الاستثمارات الأجنبية التي تكون في غالب الأحيان عبارة عن توظيفات هدفها جني فوائض قيمة مالية من دون أي تأثير على الأصول الثابتة أو الطاقة الإنتاجية للشركات. وكان المجمع الشريف للفوسفات، المملوك للدولة، أعلن في ديسمبر/ كانون الأول 2022، عن البرنامج الاستثماري الجديد في الفوسفات والأسمدة، الذي ينتظر أن تصل قيمته إلى 13 مليارات دولار، بعدما كان البرنامج الذي غطى العشرة أعوام الماضية في حدود 8 مليارات دولار. وسيأتي إنجاز أهداف البرنامج الاستثماري الذي يغطي الفترة بين 2023 و2027 عبر مشاركة 600 مقاولة صناعية مغربية، وخلق 25000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. ويهدف المجمع الشريف للفوسفات إلى تزويد جميع منشآتها الصناعية بالطاقة الخضراء بحلول سنة 2027. وستمكن هذه الطاقة الخالية من الكربون من تزويد المنشآت الجديدة لتحلية مياه البحر، من أجل تلبية احتياجات المجموعة، وكذا تزويد المناطق المجاورة لمواقع المجمع الشريف للفوسفات بالماء الصالح للشرب والري.

ويتجلى، من المشاريع المعتمدة، من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات في اجتماعها برئاسة رئيس الحكومة عزيز أخنوش، أن الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية، والتعدين، تتصدر المشاريع الاستثمارية التي تمت المصادقة عليها، حيث تمثل على التوالي 60 في المائة و38 في المائة من إجمالي المبالغ المعتمدة لهذه المشاريع، في حين تشمل باقي القطاعات صناعة السيارات والتعليم العالي. وتبنى المغرب عبر ميثاق الاستثمار، نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي. ويتشكل الدعم الموعود به من ثلاثة أنواع من المنح: منح مشتركة ومنح ترابية ومنح قطاعية، غير أن هناك نظاما للدعم الخاص الذي يسري على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والذي يمكّن من امتيازات محددة في إطار تعاقدي يتم التفاوض عليه، حيث يشمل هذا النظام مشاريع تساوي أو تفوق قيمتها 200 مليون دولار.

(ادواردو سانز/ Getty)

إغلاق إسبانيا بالجرارات

أغلق آلاف المزارعين الإسبان بجراراتهم بعض الطرق السريعة وشوارع مدريد، الجمعة، في اليوم الرابع على التوالي من الاحتجاج على السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي وللمطالبة باتخاذ إجراءات للحصول على تعويض مقابل الزيادات في تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح والمنافسة من الدول خارج الاتحاد الأوروبي. تأتي هذه التحركات في أعقاب إجراءات مماثلة في فرنسا وبولندا واليونان ودول أخرى في الاتحاد. يشكو المزارعون من أن السياسات البيئية وغيرها التي تنتهجها دول الاتحاد الأوروبي تشكل عبئا ماليا وتجعل منتجاتهم أكثر تكلفة مقارنة بالواردات الأجنبية. ويؤكد المزارعون أن قانونا يهدف إلى ضمان أن يشتري التجار الكبار بضائعهم بأسعار عادلة لا يتم تطبيقه، في وقت ترتفع أسعار المستهلك.

بيتكوين تواصل رحلة صعودها متجاوزة 46 ألف دولار

لندن ـ **العربي الجديد**

واصلت بيتكوين رحلة صعودها، الجمعة، متجاوزة 46 ألف دولار، مدعومة بمؤشرات على تدفقات مطردة إلى مجموعة من الأموال الأميركية للعملة المشفرة الأولى عالمياً. فقد تقدمت بيتكوين إلى أعلى مستوى في شهر واحد، مدعومة بمؤشرات على تدفقات مطردة إلى مجموعة من الأموال الأميركية للعملة المميزة بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بما يسمى بالنصف المستحق في إبريل/ نيسان. وارتفعت أكبر الأصول الرقمية بنحو 2 في المائة إلى 46175 دولاراً صباح الجمعة في لندن، لترفع مكاسبها إلى نحو 9 في المائة منذ بداية عام 2024. كما ارتفعت العملات الرمزية الأصغر مثل «إيثر» و«سولانا» و«كاردانو»، وفقاً لما أوردته شبكة «بلومبيرغ».

وظهرت 9 صناديق بيتكوين فورية متداولة في البورصة للمرة الأولى في 11 يناير/ كانون الثاني المنصرم، فيما تم تحويل «غرايسكايل بيتكوين تراست» الذي مضى عليه أكثر من عقد من الزمن إلى صندوق استثمار متداول في اليوم نفسه.

وتعد إمكانية الوصول إلى صناديق الاستثمار المتداولة بتوسيع قاعدة المستثمرين للرمز المميز. وقد اجتذبت الصناديق الجديدة صافياً قدره 8 مليارات دولار حتى الآن، في وقت إن التدفقات الخارجة من صندوق «غرايسكايل» البالغة 6 مليارات دولار منذ تحويله بدأت تفقد قوتها الآن.

وفي هذا الصدد، قالت المؤسسة المشاركة في مزوّد سيولة مشتقات الأصول الرقمية «أوربت ماركتس»، كارولين مورون: «يبدو أن عملة بيتكوين مستعدة لاستئناف مسيرتها الصعودية بعدما تضاءلت التدفقات الخارجية ذات التدرج الرمادي أخيراً»، مضيفة أن «تنصيف» (halving) بيتكوين سيكتسب زخماً، فيما من المحتمل أن يتجاوز سعرها 50 ألف دولار في الأسابيع القليلة المقبلة. ويحدث التنصيف على شبكة «بيتكوين» كل 4 سنوات تقريباً، في عملية يتم من خلالها تقليل كمية عملات بيتكوين الجديدة التي تم إنشاؤها وإطلاقها للتداول إلى النصف. ووفقاً لشرح مفصل على موقع «وان تراي دينغ» اطلع عليه «العربي الجديد»، فإن الغرض الرئيسي لهذه العملية هو التحكم بمعروض بيتكوين والحفاظ عليه ثابتاً بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، يساعد التنصيف في الحفاظ على قيمة العملة عن طريق منع حدوث التضخم عندما ترتفع الأسعار بسرعة كبيرة.

أخبار

تراجع التضخم في ألمانيا بـ2,9%

سجل التضخم في ألمانيا تراجعاً في كانون الثاني/يناير بوتيرة سنوية، مسجلاً أدنى نسبة منذ 2021، ما قد يدفع البنك المركزي الأوروبي إلى خفض معدلات الفائدة لاحقاً هذه السنة، وفق أرقام نهائية صدرت

الجمعة. وأعلن المعهد الفيدرالي للإحصاءات «ديستاتيس» تراجع ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة 0,8 نقطة مئوية بالمقارنة مع كانون الأول/ديسمبر حين ازدادت بنسبة 3,7 في المائة على أساس سنوي بعد خمسة أشهر من التراجع على التوالي.

باركليز يعتزم فرض قيود على تمويل مشاريع النفط

يعتزم بنك باركليز، وهو أكبر مقرض في بريطانيا لصناعة النفط والغاز، وقف التمويل المباشر لحقول النفط والغاز الجديدة، ويقيد الإقراض على نطاق أوسع لشركات الطاقة التي توسع إنتاج الوقود الأحفوري، وفقاً لما نقلت «رويترز». ومن غير المتوقع أن يكون لقيود تمويل المشروع تأثير كبير على أعمالها، علماً أن البنك ليس من بين أفضل 15 مصرفاً لتمويل المشاريع الكبرى على مستوى العالم، ولم يتبنّ معظمها قيوداً مماثلة بعد. واعتباراً من عام 2025.

إدارة بايدن تدعم البحث في رقائق الكمبيوتر المتقدمة

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الجمعة استثمارات بقيمة 5 مليارات دولار تهدف إلى دعم البحث والتطوير في رقائق الكمبيوتر المتقدمة. ويحصل المركز الوطني لتكنولوجيا أشباه الموصلات على تمويل من خلال قانون الرقائق والعلوم. قالت وزيرة التجارة جينا ريموندو للصحافيين في مكالمة هاتفية لاستعراض الالتزام المالي: «نحن في حاجة إلى البناء للمستقبل، وهذا يعني القيام باستثمارات في البحث والتطوير». سيساعد المركز في تمويل تصميم وبناء نموذج أولي للرقائق الجديدة، بالإضافة إلى تدريب العاملين في هذا القطاع.

اليابان تسعى لجذب العمالة الأجنبية

تبنت حكومة اليابان الجمعة خططاً تلغي برنامجها الحالي للمتدربين الأجانب، والذي تعرض لانتقادات باعتباره غطاء لاستيراد عمالة رخيصة، واستبداله بنظام تقول إنه سيعلم المهارات ويحمي حقوق المتدربين. بموجب البرنامج الجديد الذي تمت الموافقة عليه الجمعة خلال اجتماع للوزراء المعنيين، سيتمكن الأشخاص الذين يصلون إلى البلاد بتأشيرة متدرب مدتها ثلاث سنوات، من الترقي إلى فئة العمال المهرة التي تسمح لهم بالبقاء لمدة تصل إلى خمس سنوات، وربما الحصول على إقامة دائمة.

طاقة

أزمة النفط اليمني

انهيار مع تفاقم تبعات حرب السفن

يعيش اليمن على وقع تطورات وأحداث متصاعدة محلية وخارجية أثرت بشكل كبير على وضعية الاقتصاد الوطني المتدهورة، وطوالت القطاع النفطي المازوم أصلاً

عدن ـ **محمد راجح**

انضمت أحداث البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن إلى العديد من العوامل التي تسببت في انكماش القطاع النفطي اليمني، حيث انخفض متوسط الإنتاج اليومي من النفط من 61600 برميل في العام 2021 إلى أقل من 50 ألف برميل نهاية عام 2022. نتيجة لذلك، توقع البنك الدولي حدوث انكماش في الاقتصاد اليمني بنسبة 0,5 في المائة عام 2023، مما يشكل تناقضاً حاداً مع معدل النمو البالغ 1,5 في المائة الذي شهده العام 2022، وبقاء عجز المالية العامة عند حوالي 2,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2023. ويسود ترقب واسع في اليمن من تبعات احداث البحر الأحمر على اليمن، حيث أعلنت شركة «توتال» الفرنسية، المستثمر الرئيسي في مشروع الغاز الطبيعي المسال في اليمن، توقفها عن المرور في البحر الأحمر حيث لم ترسل اي سفينة للمرور عبر باب المندب منذ عدة أسابيع، فيما ارتفعت تكلفة شحن الوقود من الشرق الأوسط. بالمقابل، تسببت بعض التحديات مثل تقلبات أسعار العملة، وارتفاع التضخم، واشتداد الاضطرابات الاجتماعية في تراجع أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

كما زادت الضغوط على المالية العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ويعود السبب الرئيس لذلك، وفق الخبراء، إلى هبوط صادرات النفط حيث يشير التراجع الواضح في إيرادات الحكومة في النصف الأول من عام 2023 إلى احتمال حدوث انخفاض بنسبة 40 في المائة خلال العام الحالي.

هذا التراجع المتزايد، ناجم في معظمه، بحسب الخبراء، عن انكماش القطاع النفطي، نظرًا لانخفاض الإيرادات الجمركية بسبب تحول الواردات عن ميناء عدن. وفي مواجهة تراجع الإيرادات ورغبة منها في حماية المالية العامة، قامت الحكومة بتخفيضات كبيرة في أوجه الإنفاق. غير أن هذه التدابير بحسب تقرير البنك الدولي قد تفرض مزيدًا من التحديات، أمام الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الخبير الجيولوجي المتخصص في النفط والغاز والاستشاري في تنمية الموارد الطبيعية عبد الغني جغمان يؤكد في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هناك تقويضاً للدولة في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً والتي تبعد الوهم لليمنيين بمشاريع مجهولة المردود. ويشرح أنه فيما يلاحظ الجميع ما يجري من شراكات ومشاريع استثمارية في دول مجاورة كما حدث في سلطنة عمان وشراكتها مع الكويت في مشروع مصفاة «الدقم» العمانية بطاقة إنتاجية 230 برميلاً يومياً، لا تزال مصافي اليمن معطلة، وما يتم الإعلان عنه من مشاريع ليس سوى صفقات فساد مشبوهة من تحت الطاولة لبيع حقول النفط اليمنية بثمن بخس. ويشير جغمان إلى تكرار ظاهرة الصراع على الموارد في مناطق الحكومة، والذي يعود من وجهة نظره إلى فشل إدارة الدولة في معالجة الاختلالات المالية والإدارية في القطاعات النفطية مع انهيار قطاع الكهرباء.

ويأمل كثيرون أن يؤدي القرار الأخير لمجلس القيادة الرئاسي بتعيين وزير الخارجية والمغتربين أحمد عوض بن مبارك رئيساً جديداً للحكومة المعترف بها دولياً خلفاً لمعين عبدالملك، إلى وضع حد للجدل الدائر في مناطق إدارة الحكومة حول سياستها في وقف تدهور الاقتصاد والعملة المحلية، في ظل ما تشهده هذه المناطق من احتقانات واضطرابات بين المكونات المحسوبة على الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من قبل دولة الإمارات.

في السياق، يقول أستاذ الاقتصاد بجامعة تعز اليمنية محمد قحطان لـ«العربي الجديد»، إن توقف صادرات النفط والغاز التي تشكل نحو 90 في المائة من إجمالي الصادرات اليمنية شكّل ضربة قوية للاقتصاد اليمني وبالتالي تم استنزاف كل ما هو متاح من أرصدة للدولة بالعملات الأجنبية وصارت عاجزة عن تلبية التزاماتها الخارجية، وبالأخص تغطية متطلبات الواردات. ويلفت إلى أن هذا الأمر أدى إلى مضاعفات عديدة على الوضع الاقتصادي؛ منها ارتفاع كبير للعجز في ميزان المدفوعات اليمني وصعوبة الاستيراد، وارتهان الدولة للمساعدات والمنح الخارجية وتدهور غير مسبوق للأوضاع الاقتصادية والإنسانية.

ويشدد الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على ضرورة البحث من قبل الحكومة اليمنية عن سبل لدعم الريال، ولن يتأتى ذلك إلا باستعادة أهم مواردها المتمثل في صادرات النفط ومحصلات ضرائب وجمارك السفن قبل تفاهمات الهدنة. ويلفت إلى ضرورة الدراسة والبحث والتنسيق والإعداد والتنظيم والرقابة وضبط الإيرادات وتنميتها وترشيد النفقات وغيرها من متطلبات الإدارة الفعالة للسياسات الاقتصادية للبلاد. بالمقابل، يرى البنك الدولي أن عام 2024 يحمل معه الكثير من عدم اليقين بشأن المشهد الاقتصادي اليمني بسبب القيود المفروضة على صادرات النفط والمفاوضات السياسية الجارية. ويعتمد استقرار الوضع الاقتصادي على استدامة تدفقات العملة الأجنبية والتطورات السياسية حيث يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي إذا كانت هناك هدنة دائمة أو تم التوصل إلى اتفاق للسلام.

> هبوط صادرات النفط يضغط على المؤشرات الاقتصادية

أمام مصفاة عدن التي تواجه الأزمات (صالح العبيدي/ فرانس برس)

ليبيا

انتقادات تطاول استخدامات النقد الأجنبي

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أدى إعلان مصرف ليبيا المركزي عن نتائج الإيرادات والنفقات للعام 2023، إلى انتقادات من قبل خبراء الاقتصاد حول ارتفاع الإنفاق من النقد الأجنبي. وكان المركزي أعلن أن استخدامات النقد الأجنبي وصلت إلى 35,3 مليار دولار بينما بلغت الإيرادات 25,4 مليار دينار، مسجلاً عجزاً بقيمة 9,9 مليارات دولار. ومنذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي يشهد سعر الصرف ارتفاعا وصل إلى 6,10 دنانير للدولار في السوق السوداء، بينما يبلغ السعر الرسمي 4,81 دنانير. وقال المركزي إن هناك استنزافا في استخدامات النقد الأجنبي بارتفاع 5 مليارات دولار بالمقارنة مع عام 2022. وأكد أن هناك عجوزات متواصلة في ميزان المدفوعات بـ 5,2 مليارات دولار خلال عام 2021، و1,2 مليار دولار خلال عام 2022. وأشار المركزي إلى انخفاض الإيرادات النفطية لعام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، حيث بلغت 99,1 مليار دينار.

وقال الخبير الاقتصادي عطية الفيتوري عبر اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن هناك ارتفاعا في استخدامات النقد الأجنبي لم تشهده البلاد منذ عام 2012، مطالباً بضرورة المحافظة على الاحتياطيات من النقد الأجنبي في ظل استنزاف العملة الصعبة. وأكد على ضرورة الإفصاح عن الاحتياطيات لمعرفة الوضع الاقتصادي في البلاد والمحافظة على استقرار سعر الصرف. ومن جهته، أشار أستاذ الاقتصاد عادل المقرحي إلى أن هناك توسعا في الإنفاق العام خلال عامي 2022 و2023 مما أضر بالاستقرار في سعر صرف العملة. وأوضح خلال حديثه إلى «العربي الجديد» أن استمرار الإنفاق المنفلت سوف تكون له تأثيرات على الوضع الاقتصادي بالبلاد، خاصة مع التركيز على الإنفاق الاستهلاكي فقط من دون وجود أي مشاريع تنموية تسهم في تحقيق عائد مالي لاحق.

وتكافح ليبيا الغنية بالنفط من أجل رفع معدلات إنتاجها النفطي، وصولا إلى المستويات الطبيعية خلال الربع الأول من العام الحالي.

وبلغ حجم الإنفاق لعام 2023 حوالي 125,7 مليارا. وبلغت الإيرادات 125,9 مليار دينار منها الإيرادات النفطية بقيمة 99,1 مليار دينار وإيرادات إتاوة النفط 12,3 مليار دينار وإيرادات إتاوات نفطية لسنوات سابقة 10,3 مليارات دينار بالإضافة إلى إيرادات الضرائب بقيمة 2,4 مليار دينار والجمارك 333 مليون دينار وإيرادات الاتصالات 506 ملايين دينار.

وبلغ إجمالي استخدامات المصارف التجارية للنقد الأجنبي 21 مليار دولار، منها الاعتمادات المستندية 12,5 مليار دولار والحوالات السريعة 355 مليون دولار.

> دعوات لوقف استنزاف العملة الصعبة في ظل الأزمة المالية

لبنان

الأزمة المعيشية تحرك المطالب النقابية

بيروت ـ **العربي الجديد**

تتصاعد الأزمات المعيشية في لبنان مع استمرار تغاضي المسؤولين عن الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، في ظل انهيار سعر الصرف، ما حرك عدد من النقابات للمطالبة في النظر بأوضاعهم المتدهورة. وعقد الاتحاد العمالي لنقابات عمال ومستخدمي وحرفيي الجنوب جلسة الجمعة، وأشار في بيان إلى أنه ينظر «بعين الإيجابية للقرار الذي صدر عن مؤسسة كهرباء لبنان والقاضي بإلغاء احتساب 20 في المائة إضافية على قيمة الفاتورة، إلا أن ذلك لا يكفي فما زال الغبن واقعا على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل». وطالب الاجتماع بإعادة العمل بالشطور وتقسيم الفاتورة إلى 5 شطور كما كانت في السابق. وأشار إلى أن «الأخطاء المتراكمة في مقاربة ملف الكهرباء منذ عقود لا تعالج بمزيد من الأخطاء».

وتوقف المجتمعون عند «واقع حال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية المنخفضة لفواتير الاستشفاء والتي أضحت لا تغطي 10 في المائة من التكلفة الفعلية»، ودعا إلى «قيام حوار وطني يبحث في إعادة النهوض بمؤسسة الضمان لكونها آخر معقل للأمان الاجتماعي للفئة العاملة فواقع الضمان يجب أن يحتل الأولوية في أي خطة للتعافي الاقتصادي والمالي».

وتناول اللقاء إضراب موظفي الإدارات العامة، داعيا الحكومة إلى «عدم إغفال مطالب العاملين في القطاع العام الذين تردت أوضاعهم كثيرا، فمعالجة التهرب الضريبي والعمل على تحسين الجباية ضمن إطار القوانين النافذة من شأنها أن تعزز مالية الدولة فتصبح قادرة على كفاية موظفيها ولو بالحد الأدنى في هذه المرحلة الحساسة».

وفي السياق، نفذ عدد من مزارعي سهل عكار، وقفة رمزية احتجاجية على الكارثة الكبيرة التي حلت بهم من جراء الفيضانات والسيول. ولفت مختار بلدة الشيخ محمد سايد فياض الغريب إلى «الغياب الكلي للمسؤولين والنواب عن هموم المزارعين، ونطالب وزير الزراعة بضرورة زيارة المنطقة والاطلاع عن كثب على أوضاع المزارعين». ودعا الى «وقف التهريب وضبط الحدود وتنظيم روزنامة زراعية تحصن المواسم المحلية».

فيما حذر حراك المتعاقدين في بيان تلاه مسّقه حمزة منصور مجلس الوزراء من «عدم أخذه بجدية ووطنية مطالب المعلمين»، معربا عن أسفه «لكون هذا المجلس لا يعمل إلا عند الصدمة أو البصمة الطائفية».

واستغرب «اللامسؤولية والارتجالية في قرارات هذا المجلس الذي لا يصحو إلا في أوقات الصدمات والبصمات كما حدث مع المتقاعدين وما سيحدث مع متعاقدي الجامعة اللبنانية والذي يعد لهم ملفاً تعيينيًا طائفيًا بامتياز».

أزمة الكهرباء مستمرة (مصطفى عيتاني/ فرانس برس)

تقرير

دواء السوريين المرّ

ارتفاع في الأسعار وتزايد كلفة الاستشفاء

«يمكن تدبر مسألة الأكل، ولكن كيف سنؤمن الدواء؟»، تكاد تكون هذه العبارة موحدة لدى معظم من حاولت «العربي الجديد» التواصل معهم في مناطق سيطرة النظام السوري، وسط ارتفاع أسعار الأدوية والعلاج، منذ نهاية العام الماضي بين 70 و100 في المائة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تقول السيدة «فطينة»، من منطقة «بالكلاسة» في حلب، إن تكاليف معالجة «الرشح» بعد تفشي الفيروس في فصل الشتاء تزيد عن أجرها الشهري، وهي المتقاعدة من إحدى شركات القطاع الحكومي (أجرها نحو 70 ألف ليرة، ما يعادل نحو خمسة دولارات أميركية)، ما دفعها للاكتفاء بالمشروبات الساخنة وعلاج «السيتامول» لتخفيف آلام الرأس، كاشفة عبر اتصال أن سعر عبوة «الأزيثرومايسين» نحو 13 ألف ليرة، ومسكن السيتامول المنتج محلياً نحو 8000 ليرة، فيما يراوح ثمن دواء السعال بين 10 و15 ألف ليرة وحقن الرشح من أربع جرعات نحو 20 ألف ليرة سورية.

وتشير السيدة السورية إلى أنها مريضة ضغط دم، ولكن سعر العبوة التي تكفيها شهرياً «مقدور عليها»، لأن الأهم برأيها توفر الدواء بعد موجات الندرة في نهاية العام الماضي قبل رفع الأسعار، حيث كانت تعاني حينذاك لتأمين دوائها تهريباً وبسعر مرتفع، «يمكن أن تطبخ أي شيء ولكن العلاج محدد ولم يكن متوافراً بالصيدليات». ومن العاصمة السورية دمشق يفيد لؤي ماليل (أعمال حرة)، بأن الأسرة التي يعاني أحد أفرادها مرضاً مزمناً تعيش أزمة في تأمين علاجه طيلة أيام الشهر، لأن تكاليف العلاج أعلى من الدخل، مبيناً أن سعر عبوتي دواء مرضى السكر نحو 70 ألف ليرة، في حين أدوية مرضى الكلى أو السرطان «كارثية إن لم يتبرع أولاد الحلال».

وحول دور المشافي الحكومية بتأمين علاجات تلك الأمراض أو غسيل الكلى الدوري لمرضى الكلى، يؤكد ماليل لـ«العربي الجديد»، أن مجرد الدخول إلى مشافي «المواساة او المجتهد» بدمشق بحاجة إلى «واسطة كبيرة» ولا توجد كل الأدوية لمن يدخل، و«الأعذار مستمرة حول تعطل الأجهزة وقلة الدواء»، كما أن مشفى «الأسد الجامعي» بات مأجوراً والدخول إلى قسم نصف المأجور أقرب إلى المستحيل.

رفع متواصل للأسعار

لا يستبعد تاجر الدواء أحمد صمودي رفع أسعار الدواء خلال الربع الأول من العام الحالي، إذا استمر تراجع سعر الليرة التي هوت إلى نحو 15 ألفاً مقابل الدولار، لأن مكونات الدواء والمواد الفعالة جميعها مستوردة من الخارج ولا يلقى الدواء دعماً ولا حتى بسعر الدولار الرسمي «دعك مما يقال عن دعم منصة المستوردات».

ويرى تاجر الدواء أن العلة بسعر العملة السورية المتدهورة، لأن سعر الدواء بسورية ورغم الرفع المستمر، لا يزال يساوي الأسعار في الدول المجاورة أو حتى أقل، «وإلا لنشط التهريب من الأردن ولبنان، في حين نرى أحياناً العكس، يخرج الدواء من سورية لبعض دول الجوار»، ويلفت في الوقت نفسه في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تراجع عدد منشآت تصنيع الدواء يؤثر كثيراً على العرض والطلب والأسعار.

وحول وفرة الدواء، يؤكد المتخصص الصمودي أن الصيدليات اليوم لا تعاني من نقص الدواء، فـ«العرض كبير» ولكن حركة البيع، عدا المسكنات وأمراض الشتاء، محدودة جداً، «لأن الأسعار صراحة أكبر من القدرة الشرائية»، مبيناً سريان مبيع أنصاف العبوات الدوائية، والصيادلة يقبلون ذلك لتلبية حاجة المرضى ولتحريك المبيعات بواقع ركود كافة القطاعات.

> انتشار ظاهرة بيع نصف علبة دواء بسبب الأزمة الاقتصادية

> ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة 1500% مقارنة مع 2011

وكانت حكومة بشار الأسد قد رفعت في العام الماضي أسعار الدولار ثلاث مرات، أولاها في يناير/ كانون الثاني 2023 بنسبة 50 في المائة، ومن ثم في أب/ أغسطس بنسبة 50 في المائة، ليأتي الرفع في نهاية العام بين 70 و100 في المائة، وهو ما ضاعف أسعار الأدوية لترتفع بأكثر من 1500 في المائة عن أسعار عام 2011، بحسب أحمد الصمودي.

موت بطيء

يبقى تأمين الأدوية المسكّنة للمرضى الموسميين «خلال الشتاء» ممكناً وإن كانت أسعاره مرتفعة، بيد أن الكارثة، كما يقول مواطنون، بالنسبة للمرضى الذين تقتضي حالاتهم الإقامة بالمشافي خلال عمليات الجراحة أو الولادة أو حتى علاج الأمراض الخطرة والمزمنة بواقع زيادة مصابي الحرب. ويقول راشد محمد (اسم مستعار)، من العاصمة السورية دمشق: «أقسم بالله أحياناً يتمنى أهل المريض موته لتخفيف التكاليف»، مشيراً إلى أن فحصية الطبيب العام 50 ألف ليرة، وتصل إلى نحو 300 ألف ليرة للمتخصص، ولكن، يستدرك، المصيبة ليست بالكشفية بل بالمشافي الخاصة، إذ إن تراوح إقامة المريض ليوم واحد بين 800 ألف ومليون ليرة، هذا عدا التصوير والتحليل وأسعار الأدوية، «فإذا دخل مريض بحالة خطرة لأيام فهذا يعني بيع ممتلكاته لتوفير كلفة الاستشفاء».

ويضيف محمد خلال اتصال مع «العربي الجديد»، أنه «أقول لكم أمراً حدث معنا قبل أيام، دخلت قريبتي مشفى خاصا بعد تدهور حالتها ووصولها حد الاختناق، أجروا لها تحليلات وصورا إشعاعية وفحص دم وأعطوها دم، فدفعنا خلال ستة أيام 10 ملايين ليرة، لنفاجأ بالنهاية بأنها مصابة بمتحور كورونا». وتؤكد مصادر متطابقة أن كلفة الغرفة ليوم واحد في مشفى خاص، من دون عناية، مليون و600 ألف ليرة، أما مع العناية فـ10 ملايين ليرة ليوم واحد فقط من دون بدل الإقامة في غرفة، في حين كلفة عملية والصورة 100 ألف ليرة والمعاينة 100 ألف ليرة. وتتباين أجور المشافي الخاصة على حسب شهرتها والأطباء العاملين فيها والأجهزة المستخدمة، إذ تصل أجور الاستشفاء والعناية في المشافي «الخمسة نجوم» إلى خمسة ملايين ليرة لليلة الواحدة، أما أجور الجراحة «فهي بمئات الملايين، فعملية الديسك وحدها تكلف 300 مليون ليرة»، وفق المصدر.

ويقول الطبيب إبراهيم شحود لـ«العربي الجديد»، إن متوسط تكاليف الإقامة بالمشافي الخاصة بدمشق بين 5 و7 ملايين ليرة، مقسمة إلى سلفة أثناء الدخول وإقامة وأجور سرير ومعاينة طبيب وأجهزة تنفس، ولكن تأتي تكاليف أخرى تتعلق بالتحاليل والتصوير، تضاف إلى الكلفة اليومية، وأما إن كانت الحالة بحاجة إلى جراحة فهناك حديث آخر. وحول دور المشافي الحكومية في تقديم الخدمات إلى الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة، يؤكد الطبيب شحود أنها موجودة، ولكن كفنادق من دون خدمة، أي يدخل المريض فلا يجد تدفئة ولا أجهزة ولا دواء، ويطلب إليه أن يحضر كل مستلزمات علاجه من الخارج، بما فيها وجبته الغذائية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن مشفى المواساة والأسد الجامعي بدمشق فيهما أقسام نصف مأجورة، ولكن دخول المرضى إليهما صعب ويتطلب انتظار الدور أحياناً لأشهر.

ويلفت الطبيب السوري إلى أن القارئ سيصدم بأن الأكلاف بملايين الليرات، لكن لا بد من التوضيح أن سعر صرف الدولار اليوم نحو 15 ألف ليرة، والأزمة برأيه بتهاوي سعر العملة وقلة الدخول، إذ إن «الدخل الشهري للموظف بين 200 و250 ألف ليرة، ولو قسنا أجور التشافي والجراحة اليوم على ما كانت عليه قبل عام 2011 بغير العملة السورية، فسنراها متقاربة، إن لم نقل أرخص»، كاشفاً أن أوضاع غالبية الأطباء ليست جيدة بسورية، فهم أولاً مواطنون يتحملون غلاء الأسعار بشكل عام وعدم توفر الخدمات، كاشفاً عن هجرة معظم الأطباء بعد الحرب، حيث «هاجر 500 طبيب سوري إلى الصومال فقط، من دون احتساب الدول الأخرى».

هجرة وازنة للمتخصصين الطبيين

لم يسلم القطاع الصحي في سورية من التدمير الذي طاول القطاعات الاقتصادية، فوفق تصريح لنقيب الأطباء السابق كمال عامر فقد هاجر حتى عام 2022 نحو 20 ألف طبيب من أصل 70 ألفاً مسجلين بالنقابة، كما طاولت الهجرة والهروب من سياسة نظام الأسد في التفقير والإذلال والخطر على الحياة بقية كوادر هذا القطاع، من ممرضين وفنيي تخدير وتحليل وغيرهم، لتصل نسبة من هاجر إلى حوالي 70 في المائة من العاملين في القطاع الصحي، فيما باتت النسبة الآن طبيباً واحداً لكل 10 آلاف سوري، بحسب تقرير صدر عن اللجنة الدولية لإنقاذ العام الماضي. ويقول المواطن من دمشق لؤي ماليل إنّ بعض الجمعيات الخيرية التي تتكفل بعلاج بعض أصحاب الأمراض المزمنة هو السبيل الوحيد لارتفاع تكاليف العلاج إلى أضعاف الأجور، إذ إن «جرعة مرضى السرطان بملايين الليرات»، ويوجد عجز لدى الأسر السورية عن تأمين حتى ثمن الأدوية المسكنة أو العلاجة لأمراض الشتاء المنتشرة بكثرة، كاشفاً أن بعض المرضى يحصلون على «مساعدات من التجار» بعد زيارة اتحاد غرف التجارة بمنطقة الحريقة بدمشق «يخصص بعض رجال الأعمال أموالاً لمساعدة المرضى والحالات الطارئة».

تراجع في الطلب على الأدوية (نور عمرو/ فرانس برس)